

مشاركات المتابعين

المدخل المفيد المعتبر في علم المنطق المختصر

إعداد

بشير كمال

مركز الإمام مالك الإلكتروني

المدخل المفيد المعتبر

في

علم المنطق المختصر

إعداد

بشير كمال

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم، سبحانه لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، ﷺ تسليماً كثيراً، وبعد:

فهذا مدخل إلى علم المنطق جعلته للمبتدي، واقتصرت فيه على أهم ما قد يتصادف معه طالب العلم من مباحث علم المنطق في كتب أصول الفقه والفقه وعلم الكلام بحيث استوعبت أبحاثه الأساس، وما غفلت عنه من المسائل الأساسية فلقصر باعي بهذا العلم عن درجة الجهابذة بهذا الفن، ولأن هذا الكتاب ليس مقررًا للتعمق بهذا العلم إنما جعلته مفتاحاً للمبتدي وتذكرة للمنتهي، راجيا من الله القبول

والنفع للناس والغفران والفوز بمرافقة سيد الأنام،
إنه ولي ذلك والقادر عليه.

تمهيد:

نشأة علم المنطق:

قال الله تعالى: ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) فكان المنطق من ضمن علوم آدم عليه الصلاة والسلام، وعندما أعلن الله عن خليفة، قام الملائكة بتعريف ذلك الخليفة ((قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ)) ثم خلق آدم وعرفه لهم فعرفوه، والتعريف من أبحاث المنطق، وقام إبليس باستعمال القياس، فخالف ربه بالحكم على آدم، بقياس النشأة والمقارنة بين النار والطين.

وكان نوح يجادل قومه ويستعمل علم المنطق، وكذلك إبراهيم عليه السلام كان يستعمل علم المنطق كما في قصة مجادلة إبراهيم للنمرود.

ولم يكن علم المنطق علماً مستقلاً مدوناً حتى القرن الخامس قبل الميلاد اشتهر أهل اليونان بالجدل مما دعا لتأسيس علم خاص بالجدل والمنطق، وممن برع في هذا العلوم الفلاسفة الكبار سقراط وأفلاطون وأرسطو، وإليه الريادة في هذا العلم في تلك العصور.

أما العرب لم يعرف عندهم هذا العلم حتى القرن الثاني الهجري عندما بدأت حركة الترجمة لعلوم الأمم، وبعد الترجمة قام المسلمون بتنقيح هذا العلم ومقابلته على أدلة الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء، فحققوه واستخرجوا الصحيح منه وبينوا الفاسد، وفي تلك العصور كان علم منطق محرماً عند كثير من العلماء، إلى أن صار علماً أساسياً بعد القرن الثالث الهجري، يتعلمه طلاب العلم الشرعي.

تعريف المنطق:

آلة قانونية تقي مراعاتها الذهن عن الخطأ في التفكير.

الآلة: هي الواسطة بين النفس وما يراد اكتسابه من المطالب.

وقانونية: بمعنى أن لها قواعد تسيير عليها.

الذهن: القوة العاقلة والنفس هذه المصطلحات معناها واحد

التفكير: هو حركة النفس في المعقولات التي مجال بحثها الذهن كالرياضيات والفقہ والفلسفة

موضوع هذا العلم:

هو المعلومات التصورية والتصديقية المسبقة.

حكم تعلمه في الشرع: لا خلاف في جواز تعلم المنطق غير المشوب بكلام الفلاسفة، أما المشوب ففيه خلاف عند الفقهاء على قولين:

الأول التحريم مطلقاً، والثاني: لا يجوز لصاحب القريحة الضعيفة، ويجوز لذوي القدرة على معاينة المعقولات وفهمها.

علاقة المنطق بعلم أصول الفقه:

المنطق واحد من أدوات المجتهد في الاستنباط من النصوص، فالتصور والتصديق وتعريف الألفاظ، ومعرفة الدلالات الوضعية وإدراك العلاقة بين اللفظ والمعنى، واستعمال القياس وسبر العلل كل ذلك يستعمله الفقيه في عملية الاجتهاد واستنباط الأحكام.

باب في أنواع العلم الحادث:

المقصود بالعلم الحادث أي علوم المخلوقات لأن المنطق لا يبحث في العلم الواجب (العلم الذاتي للرب سبحانه) فهذا النوع من العلم يبحث في علم الكلام والاعتقاد.

العلم عند المناطقة: هو الإدراك مطلقاً كان مطابقاً للواقع أو لا.

والإدراك: هو وصول النفس إلى المعنى بكماله وينقسم إلى نوعين:

إلى إدراك مفرد وإدراك نسبة، والمفرد هو المبتدأ في الجملة الإسمية ويسمى بالموضوع، ومن المفرد الخبر في الجملة الإسمية ويسمى محمولاً، مثل (مُحَمَّد رسول الله) فمحمد مفرد وهو موضوع، ورسول مفرد وهو محمول، والله مفرد، أما النسبة فهي العلاقة بين بين الموضوع والمحمول، مثل العلاقة بين (مُحَمَّد) وبين (الله) إنه منسوب إلى الله نسبة أنه رسول.

والنسبة قسمان:

نسبة داخلية: وهي نسبة المفرد إلى معناه ونسبة خارجية: وهي نسبة مفرد إلى مفرد آخر خارجه. ومن المفرد الكلام المركب الذي لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليه مثل (أحد عشر). ومن المفرد الجملة الإنشائية بجميع أنواعها، مثل (يا أيها المدثر)

التصور والتصديق:

التصور: هو حركة العقل في إدراك معنى المفردات مثل (مُحَمَّد رسول الله) فإدراك معنى مُحَمَّد، وإدراك معنى رسول هذا هو التصور.

التصديق: إدراك النسبة بين كلمة وأخرى باعتبار مطابقتها للواقع الخارجي من عدمه تسمى تصديقاً، فكل جملة يمكن أن نوجه لها الصدق والكذب لذاتها والصحة والخطأ والإيجاب والنفى فهي من قبيل التصديقات، مثل (مُحَمَّد رسول الله) فمحمد اثبت له أنه رسول، وهي نسبة واقعية صحيحة صادقة.

وهذا التصديق قد يكون تصديق ظني فيه احتمال وقد يكون تصديق يقيني، مثل:

يموت الإنسان إن قطعت عنه الهواء، هذا تصديق يقيني في الواقع.

يموت الإنسان ان قطعت عنه الماء عشرة أيام. هذا تصديقه ظني في الوقع قد يموت أو ربما لا يموت.

انقسام الإدراك إلى ضروري ونظري:

الضروري: ما لا يحتاج فيه إلى نظر وتأمل كالواحد نصف الإثنين وأن الاثنين أكثر من الواحد.

النظري: ما يحتاج فيه للنظر والتأمل كحدوث العالم، ومثل معرفة هل زيد هو ضارب عمرو. وسواء كان في التصورات أو التصديقات، فإدراك معنى الفقه مثلاً يحتاج إلى نظر وتأمل، وإدراك معنى الماء لا يحتاج إلى نظر.

سبيل الوصول للتصورات النظرية:

نصل إليها بالمعرفات (القول الشارح) حيث يعرف الشيء المراد تصوره بالحد أو الرسم وسيأتي بيانه.

سبيل الوصول للتصديقات النظرية:

نصل للتصديق بالاعتماد على الحجة فالحجة هي الطريق الموصلة إلى التصديقات للنظرية، والحجج هي

الأقيسة المنطقية كما سيأتي بيانه، مثل تصديق ضرر المخدر بقياسه على ضرر السم.

باب في أنواع الدلالة الوضعية:

والدلالة الوضعية: هو دلالة اللفظ على معنى مطابق له أو المتضمن فيه أو اللازم عنه، مثل: لفظة الموز فبمجرد ما تسمع كلمة موز سيدلك هذا على الفاكهة المعروفة لمن عرفها سابقا وهذا دلالة لازمة عن لفظ الموز، وعندما تسمع كلمة فاكهة يُخطر في بالك الموز والموز متضمن في الفاكهة.

أنواع الدلالة:

١ - دلالة المطابقة:

دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، مثل الإنسان يدل على الحيوان الناطق.

٢ - دلالة التضمن:

هي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له، مثل اليد هو جزء من الإنسان.

٣ - دلالة الإلتزام:

هي دلالة اللفظ للآزم ما وضع له، مثل: (مُحَمَّد رسول الله) فيلزم من كلمة رسول المرسل والوحي وصدق الرسول وأمانته، ومثل لفظ الأسد يلزم منه معنى الشجاعة، ولفظ الغراب يلزم منه لون السواد

ما معنى دلالة وضعية؟

وهي كل لفظة وضعتها العرب لتدل على معنى محدد كلفظ السماء والماء، والباقي من الدلالات لا يهتم به المنطقي، كالدلالة اللفظية العقلية مثل سماع صوت وراء الجدار فالعقل يحكم بوجود شخص، ومنها الدلالة اللفظية الطبيعية أو العرفية كلفظ أح فيه دليل على وجود ألم، والدلالات غير اللفظية كالإشارات والكتابة لا يهتم بها المنطقة

أقسام دلالة الإلتزام:

وتنقسم دلالة الإلتزام إلى قسمين:

دلالة إلتزام بينة ودلالة إلتزام غير بينة.

- دلالة اللزوم البينة:

عندما يكون المعنى اللازم لا يحتاج إلى إقامة دليل فيكون اللزوم بيناً، مثل: الإنسان المتحرك يلزم منه انه حي، وهذا لزوم بين لا يحتاج لدليل على فهم انه حي.

- دلالة اللزوم غير البينة:

إذا كان فهم المعنى الملازم من المعنى الذي وضع له اللفظ يحتاج إلى إقامة دليل فنسميها دلالة إلتزام غير بينة، مثل: امرأة أمريكية يلزم أنه غير مسلمة، لكن نحتاج دليلاً على كونها غير مسلمة.

عناصر التلازم:

والتلازم له عنصران (الملزوم واللازم)

الملزوم: هو المعنى الذي وضع اللفظ له.

واللازم: هو المعنى الذي فهمناه من الملزوم

فعندما تكون دلالة الإلتزام غير بينة لا نستطيع أن

نثبت التلازم بين الملزوم واللازم إلا بدليل، كللفظ العالم

فلا يقودنا العقل لمعنى الحدوث، فنحتاج إلى دليل على التلازم بين العالم والحدوث. وعندما تكون دلالة الالتزام بينة يحصل اثبات التلازم بين اللازم والملزوم بدون دليل كالرضيع يلزم ان يكون له أم.

أقسام اللازم البين:

وينقسم إلى لازم بين بالمعنى الأعم ويشترط فيه تصور الملزوم واللازم حتى يتصور العقل اللزوم بينهما، وينقسم إلى تلازم بين بالمعنى الأخص فبمجرد تصور معنى اللفظ ينتقل الذهن مباشرة إلى المعنى اللازم كلفظ الغراب ينتقل الذهن مباشرة إلى السواد، والذي يهتم به المناطقة هو اللازم البين بالمعنى الأخص، والمعتبر هو التلازم الذهني والذهني والخارجي معا.

باب في مباحث الألفاظ:

ينقسم اللفظ إلى: مهمل ومستعمل، فالمهمل كديز
مقلوب زيد ليس له معنى في وضع العرب، والمستعمل
هو لفظ وضعته العرب ليدل على معنى مثل: أكل
ينقسم اللفظ المستعمل إلى:

مفرد ومركب وكلي وجزئي

المركب: هو كل لفظ دل جزؤه على جزء معناه
دلالة مقصودة كغلام زيد فالغلام جزء وزيد جزء
والمعنى الكلي أن هذا الغلام لزيد، فخرج بهذا التعريف
أربعة أشياء فلا تعتبر مركبات عند المناطقة وتعتبر من
المفردات:

الأول: هو كل لفظ لا جزء له كهمزة الإستفهام
وباء الجر وكل كلمة مبناها على حرف واحد
الثاني: لفظ له أجزاء لكن أجزاءه لا تدل على معنى
كزيد فحروف زيد ليست لها معان في ذاتها.

الثالث: ما له جزء والجزء يدل على معنى لكن هذا المعنى ليس من جملة المعنى الكلبي كأبكم فستطيع أن نقسمها إلى (أب) و(كم) لكنها ليست جزءاً من المعنى الكلبي.

الرابع: لفظ له أجزاء كل جزء له معنى هو جزء من المعنى الكلبي للكلمة لكن هذه اللفظة نقلت من المعنى الأصلي واستخدمت في معنى آخر، كعبد الله قبل العلمية أي ليس الذي اسمه عبد الله، إذن لا بد أن تكون الدلالة مقصودة.

والمركب ينقسم إلى مركب تام وإلى مركب ناقص، والتام هو الكلام عند النحاة، والناقص هو كل ما لا يحسن السكوت عليه.

القسم الثاني من اللفظ: المفرد

والمفرد هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، فكل الأنواع الأربعة التي سبق إخراجها من المركبات هي من المفردات كزيد وسماء وجلس وأكل،

أما الفعل المضارع فهو من المركبات عند المناطقة
فأخذ حرف المضارعة وحده وباقي الفعل، لأن
حرف المضارعة له معنى فهو جزء من المعنى.

ينقسم اللفظ المفرد إلى كلي وجزئي:

الكلي إذا تصورنا معنى اللفظ فلا يمنع من وقوع
الشركة فيه كلفظ الإنسان والشجرة، لأن فيه أفراد
كثيرة تشترك في هذه المعاني كزيد وعمرة وهند
يشترون في معنى الإنسان وكذلك في الأفعال كأكل
وخرج ودخل والعنب والتمر والرمان في معنى الشجرة،
والجزئي هو عكس الكلي فإذا تصورنا معنى معناه
فإنه يمنع من وقوع الشركة فيه، والمتفق عليه علم
الشخص وعلم الجنس وعلم الجنس كأم عريط وأسامة
وعلم الجنس وضع للحقيقة الذهنية فقط زائد اعتبار
فرد غير معين منها في الخارج وعلم الشخص كأحمد
وزيد.

باب الكليات الخمس:

ينقسم الكلي إلى ثلاثة أنواع إلى ذاتي وعرضي ونوع،
الذاتي: هو كل لفظ كلي يندرج في حقيقة جزئياته
في الخارج بحيث لا يمكن تصور جزئياته من دون
ملاحظته، كالحیوان فيندرج تحته الإنسان والفرس
وغيرهم، فالمعنى الكلي فيها هي الحيوانية، فلا يمكن
تصور هذه الجزئيات من دون تصوره، فيسمى الحيوان
فيها ذاتي.

العرضي: كلي لكنه ليس جزءاً من الحقيقة
كالإنسان لماشي، فالمشي ليس جزءاً من حقيقة
الإنسان فيمكن تصور جزئيات الإنسان من دون
تصور الماشي فيها.

النوع: هو الحقيقة الكاملة التي تتكون من اجتماع
الذاتيات فالحقيقة الكاملة للإنسان هي الحيوانية
الناطقية.

أقسام الكلي الذاتي والعرضي:

ينقسم الذاتي إلى جنس وفصل

الجنس: كلي ذاتي يقال على حقائق متعدد مثل الحيوانية فإنها حقيقة الإنسان والحصان والغراب والعقرب.

وينقسم الجنس إلى إلى جنس قريب ومتوسط وبعيد، فإن أقرب جنس للإنسان هو الحيوان والمتوسط هو النامي وفوق النامي الجسم وفوق الجسم الجوهر وهو أعلى الأجناس، والجنس البعيد هو الجنس الذي ليس فوقه جنس آخر، والمتوسط ما كان فوقه جنس وتحتة جنس، والقريب ما لا يوجد تحته جنس.

الفصل: كلي ذاتي يقال على حقيقة واحدة مثل الناطق فهو يطلق على الإنسان فقط.

ينقسم العرضي إلى خاصة وإلى عرض عام:

العرضي إذا اختص وجوده في حقيقة واحدة فقط فيسمى " خاصة " كالكاتب يوجد في الإنسان فقط، وإذا وجد في حقائق متعددة فيسمى عرضاً عاماً كالماشي.

ملاحظة: النوع لا ينقسم إلى شيء وبه تكتمل الكليات الخمس التي هي الجنس والفصل والعرض العام والعرض الخاص والنوع.

نسبة الألفاظ للمعاني:

كل لفظ مع معنى هناك نسبة بينهما وهذه النسبة لها مصطلح، وهذه النسب على أربعة أقسام:
أولاً- التواطؤ: أن ينسب المعنى موجوداً في أفراد اللفظ بنسبة متساوية، مثل الإنسانية في زيد وعمرو وهند.

ثانياً - التشارك: إذا كان وجوده بنسب متفاوتة كالنور فهناك نور من الشمس ونور من المصباح

وكذلك السواد فسواد الليل يختلف عن سواد الإنسان.

ثالثاً - الترادف: أن يكون للمعنى ألفاظ متعددة، مثل القيامة لها لفظ الطامة والصاخة والساعة والرادفة...
رابعاً - التخالف والتباين: تكون الألفاظ متعددة وكل لفظ له معناه الخاص كالإنسان والفرس اللفظي ومن شرطه أن يوضع وضعاً حقيقياً لكل معنى.

وينقسم التباين إلى كلي وجزئي:

فالتباين الكلي ينقسم إلى تباين مخالفة وتباين مقابلة.
فتباين المخالفة، مثل: الإنسان والفرس، وتباين مقابلة، مثل: المؤمن والكافر.

والتباين الجزئي ينقسم إلى جزئي متساوي ككاتب وقائم فكاتب هذه لفظة وقائم لفظة أخرى والكاتب ذات تتصف بالكتابة وقائم ذات تتصف بالقيام ففيه اتحاد في الذات، وعموم وخصوص مطلق ومن وجه

كإنسان ورجل فكل رجل إنسان وليس كل إنسان رجل.

خامساً-المشترك اللفظي: أن يكون للفظ معاني متعددة، مثل العين تطلق على عين الباصرة وينبوع الماء، وعلى الجاسوس وعلى ذات الشيء.

الاشتراك نوعان:

اشتراك لفظي وهو ما سبق ذكره واشتراك معنوي والمعنوي هو المتواطئ والمشكك لأن اللفظ الكلي يشترك في معناه أفراد كثيرة، وهناك المجاز وهو لفظ واحد وضع ابتداء لمعنى ثم بعد ذلك قاموا بنقله إلى وضع جديد كالغائط وضع ابتداء للمكان المطمئن.

باب النسب:

النسب المشهورة وهي: (التناقض والتضاد والتضاييف والعدم والملكة))

التناقض: هو التقابل في الإيجاب والسلب أي في الإثبات والنفى، كموجود وغير موجود فلا يمكن اجتماعهما معاً ولا يمكن ارتفاعهما معاً.

التضاد: أن يوجد عندنا إثباتان لا يمكن أن يجتمعا معاً في شيء واحد ويمكن أن يرتفعا معاً كالسواد والبياض، لا يجتمعان في نقطة واحدة من الثوب، لكن قد يرتفعان في الثوب الاحمر.

التضائيف: المقابلة بين أمرين وجوديين يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر، ولا يمكن أن يجتمعا معاً في شيء واحد وفي وقت واحد، كالأبوة والبنوة فيتوقف إدراك الأبوة إلا إذا أضفتها للبنوة وبالعكس، ولا يمكن أن يكون أباً وابناً لنفس الشخص.

العدم والملكية: وهي مقابلة بين أمرين أحدهما وجودي والآخر عدمي والشيء المعدوم لا يعبر عنه بالسلب ويعبر عنه بالإثبات، كالبصر والعمى فكلاهما غير منفي، لكن العمى عدم والبصر وجود لأن العمى

هو عدم البصر، والعمى هو سلب للطرف الوجودي فيمكن رفعهما معاً عن الجدار لأنه ليس محلاً، ومنها نشأ عند المتكلمين بأنه يمكن القول بأن الله لا داخل ولا خارج العلم، ونفي صفة السمع لا يستلزم منه نفي الصمم لأن الله ليس من المحال التي تقبل الطرف الوجودي.

باب في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية:

الكل: هو المعنى المركب من أجزاء وأجزاءه التي يتركب منها تسمى جزءاً، كلفظ الكرسي والكرسي مركب من خشب ومسامير.

الجزء: هو اللفظ الذي يتركب من مدلوله ومدلول غيره الكل.

الفرق بين الكل والجزء:

الذي ينقسم إلى كل وجزء هو المعنى وليس اللفظ، ومن علامات الكل أنه لا يمكن إطلاق اللفظ المفرد الذي تم تقسيمه على كل فرد من الأفراد التي شملتها

القسمة، ولا يمكن الإتيان بأداة التفصيل " أو " بين الأجزاء، وإذا انتفى فرد من الأفراد التي شملتها القسمة انتفى ولا يبقى معناه، والأصل أن الكل والجزء هو وصف للألفاظ المفردة، ثم بعد ذلك نقلوه واستخدموه في القضايا التي حكم فيها على مجموع الأفراد لا على جميعهم ، فتسمى الجملة الخبرية التي حكم فيها على مجموع الأفراد " كل " والحكم على المجموع بأن نحكم على مجموعة الأفراد مع بعضها أنها تقوم بشيء واحد ، كقيام أربعة أفراد مع بعضهم بحمل شيء واحد ، ولا يحمله كل فرد منهم على حدا وإلا كان حكما على الجميع لا على المجموع ، وهذا الفرق بينهما ، ويعود الحكم على المجموع أو الجميع إلى السياق والقرائن وقصد المتكلم ، فأراد المناطقة أن يفرقوا بين الجملة الخبرية التي حكم فيها على جميع الأفراد ، وبين الجملة الخبرية التي حكم فيها على مجموع الأفراد .

الكلية: هي وصف للجملة الخبرية وهي التي حكم فيها على جميع الأفراد سلباً أو إيجاباً مثل: كل مؤمن يدخل الجنة، هذه كلية موجبة.

الجزئية: هي القضية التي حكم فيها على بعض الأفراد إيجاباً أو سلباً، كـبعض الطلاب سينجح، هذه جزئية موجبة.

والفرق بين الكل والكلية في باب السلب هو أن الجملة الموصوفة بأنها " كل " في حالة السلب تفيد إنتفاء الحكم عن مجموع الأفراد لا عن جميعهم ، مثل ليس كل الطلاب بقائم ، ويسمى سلب العموم ، يعني كل سالب فهي عند المناطق تعتبر جزئية سالبة فيستفاد أن مجموعة من الطلاب ليسوا بقائمين في المثال السابق فهي كـبعض الطلاب ليس بقائم وفي المنطق لا يحكم على البعض الآخر بأنه قائم بل هو مسكوت عنه ولا مفهوم للمخالفة عند المناطق

وعند الاصوليين يؤخذ بمفهوم المخالفة ، أما الموصوفة بأنها كلية تفيد في السلب انتفاء الحكم عن الجميع وهو ما

باب المعارف:

التعريف: هو قول يتوصل به إلى الإحاطة بماهية المفردات المجهولة أو تمييزها عن ما عداها ويستخدم في التعاريف (الجنس والفصل والخاصة فقط) أما النوع والعرض العام فلا يستخدم

أقسام التعريف:

ينقسم التعريف إلى حد ورسم ولفظي.

الحد:

لغة: المنع، وينقسم إلى حد تام وحد ناقص.

الحد التام: هو شرح يتكون من الجنس القريب والفصل القريب، مثل: الإنسان حيوان ناطق، فحيوان هو جنسه القريب، والناطق فصله القريب.

الحد الناقص: أن يذكر الفصل القريب دون ذكر الجنس، مثل: الإنسان ناطق.
ويكون الحد الناقص أيضاً بذكر الجنس البعيد مع الفصل القريب، مثل: الإنسان مخلوق ناطق. وكل ما خالف الحد التام في صورته فهو ناقص.

التعريف بالرسم:

وينقسم إلى تام وناقص
والتام أن يذكر الجنس القريب ثم الخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، فالحيوان حنسه القريب، والضاحك وصفه الخاص.
ويكون الرسم الناقص بالتعريف بالخاصة فقط، مثل: الإنسان ضاحك.

التعريف اللفظي:

وهو أن تفسر المعرف بذكر المرادف الأشهر، كتعريف أسامة بالأسد، والتعريف بالمثال كتعريف

الاسم يزيد أو كأحمد، والتعريف بالقسمة كتعريف الكلمة إما هي اسم أو فعل أو حرف.

شروط المعرف:

- أن يكون التعريف مانعاً من دخول غير أفراد المعرف.

- أن يكون جامعاً لأفراد المعرف.

- ألا يكون التعريف أخفى في معناه من المعرف.

- ألا يكون مساوياً له كتعريف المتحرك بأنه ما ليس بساكن.

- ألا يستخدم المجاز إلا بقريئة.

- ألا تكون اللفظة معرفتها تتوقف على معرفة المعرف وهو ما يسمى بالدور.

- ألا يحتوي على ألفاظ مشتركة كالعين والقرء إلا بالقريئة.

باب في القضايا وأحكامها:

الجملة الخبرية هي كل جملة تحتمل الصدق والكذب لذاتها، وهي تسمى قضية لأن فيها قضاء والقضاء هو والقضايا هي المادة الخام التي تستخدم في الحجج والأقيسة المنطقية، والقضية على نوعين: قضية حملية: مثل (مُحَمَّد رسول الله).

وقضية شرطية: مثل ((لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا))

الحملية المسورة والمهملية:

المسورة: هي القضية التي فيها سور والسور هي اللفظة التي تدل على كمية الأفراد المقصودة، مثل: (كل وبعض ولا شيء وليس وعامة وقاطبة).

وتنقسم الجملة المسورة إلى أربعة أقسام:

إلى مسورة كلية موجبة (كل إنسان حيوان)، وإلى مسورة كلية سالبة (لا شيء من الإنسان بحجر)، وإلى مسورة جزئية موجبة (بعض الحيوان إنسان)، وإلى مسورة جزئية سالبة (بعض الحيوان ليس بإنسان).

الحملية المهملة: أي لا تحتوي سور وتعامل معاملة الجزئية، مثل (الطلاب حاضرون) ويحتمل ان يكون بعضهم غير حاضر.

القضية الشرطية: قضية يوجد فيها جملة شرطية مثل (إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) هذه جملة شرطية متصلة، والجملة الشرطية المنفصلة ك (العالم إما قديم وإما حادث)

الشرطية المتصلة: هي القضية التي حكم فيها بلزوم قضية حملية لقضية حملية أخرى أو عدم اللزوم، والمعتبر هو التلازم العقلي في المتصلة، مثل (إذا كان الشباك مفتوحاً فالغرفة باردة) فلزم من فتح الشباك برودة الغرفة.

والشرطية المنفصلة: ما كان طرفها متعاندين منفصلين واستعمل فيها أداة التفصيل فيها " إما " فهي توجب التنافر بين الأطراف، مثل: (زيد إما عالم أو جاهل).

والمنفصلة إما أن تكون:

١- مانعة جمع، مثل: (الجسم إما أبيض وإما أسود)

فلا يمكن أن يجتمعا

٢- وإما أن تكون مانعة خلو، مثل (زيد اما حي أو يأكل).

٣- وإما أن تكون مانعة جمع وخلو معاً، مثل العدد إما زوجي وإما فردي فلا يمكن أن يجتمعا معاً ويرتفعا معاً.

باب التناقض في القضايا:

التناقض لغة: إثبات الشيء ورفع، واصطلاحاً: هو اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة، والإيجاب والسلب يعبر عنه " بالكيف "

شروط التناقض:

- اختلاف القضيتين في الكيف بأن تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة.

- اتحاد الموضوع في القضيتين.
- اتحاد القضيتين في المحمول.
- ألا يكون المحمول في كل قضية واقعاً على جزء من الموضوع يختلف عن الجزء الذي يقع عليه في القضية الأخرى، كالزنجي أبيض والزنجي ليس بأبيض، فبياض أسنانه هو جزء من الزنجي.
- ألا تختلف القضيتان في الإضافة كزيد أب وزيد ليس بأب.
- ألا تختلف القضيتان في الفعل والقوة كزيد كاتب وزيد ليس بكاتب، فالكاتب بالقوة من له القابلية حتى ولو لم يكتب الآن والكاتب بالفعل هو من يكتب الآن.
- ألا تختلف القضيتان في الزمن.
- ألا تختلف القضيتان في المكان كمحمد واقف ومُحَمَّد ليس بواقف.

- في القضية التي موضوعها كلي نحتاج لتغيير الكم فيها، كبعض الحيوان إنسان هذه جزئية موجبة وهي صادقة ولإنتاج التناقض فيها نغيرها من جزئية إلى كلية فنقول كل الحيوان ليس بإنسان وهي كاذبة، أما القضية الشخصية نقضها بتغيير الكيف فقط.

باب العكس المستوي:

العكس لغة: مطلق التبديل، واصطلاحاً: القلب، وهو أن تكون فيه القضية ابتداءً صادقة، ك (لا شيء من الإنسان بطير) هي صادقة والعقل يحكم بأن عكس هذه القضية صادق وهو (لا شيء من الطير بإنسان)، ويكون في القضايا الحملية والشرطية المتصلة مع المحافظة على السور والكيف إلا ما استثنى، وفيه قضايا لا يدخلها العكس المستوي كالقضية التي اجتمعت فيها الخستان أي الجزئية والسالبة مثل: (بعض الرجال أنبياء) عكسها (ليس بعض الأنبياء رجال) وهي مقدمة كاذبة.

القياس المنطقي:

القياس لغة: هو التقدير، واصطلاحاً: هو قول مؤلف من قضايا تأليفاً خاصاً بحيث إذا سلمت هذه القضايا يستلزم بذاته قولاً آخر، يعني إذا ألفت هذه القضايا وفق الشروط فنتج نتيجة، مثل (العلماء هم الذين يخشون ربهم) وهي المقدمة الأولى (الذين يخشون الله هم خير البرية) وهي المسماة بالمقدمة الكبرى، النتيجة: (العلماء هم خير البرية) هذا قياس منطقي.

أنواع القياس:

هو على نوعين: قياس إقتراني وقياس استثنائي، القياس الاقتراني: هو القياس الذي ذكرت فيه النتيجة بمادتها موضوعها ومحمولها في المقدمات وليس بصورتها، مثل "كل إنسان حيوان" هذه مقدمة صغرى ثم المقدمة الكبرى "كل حيوان جسم" النتيجة "كل إنسان جسم" والمفرد الموجود في

المقدمات والذي سيكون موضوع النتيجة يسمى " حد أصغر " والمفرد المتكرر في المقدمتين يسمى " حد أوسط " والذي سيكون محمولاً في النتيجة يسمى " حد أكبر "

الحد الأصغر (إنسان)

الحد الأوسط المتكرر (حيوان)

الحد الأكبر (جسم)

وتسمى المقدمة التي تتضمن الحد الأصغر بالمقدمة الصغرى، والتي تتضمن الحد الأكبر تسمى بالمقدمة الكبرى، ويشترط في الاقتراحي تحديد المقدمة الصغرى من الكبرى، ثم تضع الصغرى ابتداءً وتضع الكبرى بعدها، ثم النظر في المقدمات من حيث الصدق ثم التحقق من شروط الإنتاج لأن احتمالية الأماكن التي يمكن أن يوجد فيها الحد الأوسط أربعة.

الأشكال الأربعة للقياس:

الشكل الأول: ويرمز له (ح ض) وهو أن يكون الحد الأوسط المتكرر محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى، مثل:

كلكم من آدم (صغرى)

وآدم من تراب (كبرى)

ينتج (كلكم من تراب)

فآدم هو الحد الأوسط المتكرر وهو في الصغرى محمول وفي الكبرى موضوع.

الشكل الثاني: ويرمز له (ح ح) وهو أن يكون الحد الأوسط المتكرر محمولاً في الصغرى والكبرى، مثل:

الرسول يدخل الجنة (صغرى)

المؤمن يدخل الجنة (كبرى)

ينتج: الرسول مؤمن

الحد المتكرر (الجنة) وهو محمول فيهما.

الشكل الثالث: ويرمز له (ض ض) ويكون الحد الأوسط موضوعاً فيما، مثل:
الرسول نبي (صغرى)
الرسول يدخل الجنة (كبى)
ينتج: الرسول يدخل الجنة.

الحد الاوسط (الرسول) وهو موضوع فيهما.
الشكل الرابع: ويرمز له (ض ح) ويكون الحد الوسيط المتكرر موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، مثل:
من يخشى الله فهو عالم (صغرى) حدها الاوسط (من يخشى) وهو موضوع.

الرسول يخشى الله (كبى) وحدها الأوسط (من يخشى) محمول فيها.
ينتج: الرسول عالم

ملاحظة:

لأن القضايا تكون على أربع حالات (كلية موجبة وجزئية موجبة، وكلية سالبة، وجزئية سالبة) فنضرب

حالاتها الأربعة بأشكالها الأربعة فيصير لدينا ستة عشر ضرباً.

باب في القياس الإستثنائي:

وهو ما كان فيه أداة الاستثناء ((لكن)) مثل: زيد (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) لكن لم تفسدا، فالنتيجة: ليس فيهما آلهة غير الله.

باب في أقسام الحججة:

والحجة إما نقلية أو عقلية والنقلية ما كان مصدرها القرآن والسنة. والعقلية إذا كانت مركبة من مقدمات عقلية، والحجة العقلية تنقسم إلى برهان وجدل وخطابة وشعر وسفسطة، وأهم ما يهتم به المناطقة الحججة البرهانية.

الحجة البرهانية:

وهي ما كانت المقدمات فيها قطعية، وللحجة البرهانية ستة مقدمات منها:

١ - الأوليات: وهي القضايا التي تعرف ببداهة العقول، كمعرفة أن الكل أكبر من الجزء والضدان لا يجتمعان.

٢ - المحسوسات: وهي ما يحتاج فيه العقل إلى معونة الحواس الخمسة حتى يجزم بصدق الجملة.

٣ - الوجدانيات: وهي القضايا التي تدرك بالحس الباطني، كالجوع والسعادة والخوف.

٤ - المجربات: وهو ما يحتاج فيه إلى التكرار حتى يجزم بقطعية المقدمة.

٥ - المتواترات: وهي القضايا التي يجزم العقل بصدقها مع وجود إخبار من جماعة تمنع العادة تواطؤهم على الكذب.

٦ - الحدسيات: وهي القضايا التي يجزم بها العقل بواسطة الحدس مع وجود قرائن واضحة، كإنكار بعض الأحاديث ذكرت فبالحدس

والقارئ يمكن معرفة صحتها من كذبها عن النبي

ﷺ.

الحجة الجدلية: أن تكون المقدمات أو إحداهما

مشهورة عند الناس شهرة قريبة من القطع.

وهذه القضايا القطعية لا يستلزم أنها ضرورية أو

نظرية، فيمكن أن تكون يقينية ضرورية ويمكن أن

تكون نظرية، فالجربات نظرية والأوليات ضرورية.

الحجة الخطابية والشعرية:

أن تكون المقدمات أو بعضها ظني، والشعرية

مبناها على العاطفة ولا يهتم المستدل كون

المقدمات قطعية أو ظنية، كهذا خمر والخمر ياقوتة

سيالة النتيجة " هذا ياقوتة سيالة "

السفسطة:

هي حجة وهمية ومغالطات مبنية على مقدمات

كاذبة مثل: عابد الحي أهدي من عابد الميث

وعيسى حي فعابده أهدي من عابد الحجارة

(الجواب ليست الحجارة إلهًا يعبد ولا عيسى بإله
يعبد).

مثل: الخمر من العنب والعنب حلال ينتج:
الخمر حلال. والجواب (البنت من أمها فأمها
حلال والبنت حرام)

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين وصل اللهم وسلم وبارك وزد
وتكرم على سيدنا محمد ﷺ، اللهم اغفر لي
ولوالدي وللمسلمين أجمعين وتقبل مني هذا العمل
وانفع به القارئین وطلاب العلم وأكرمني وإياهم
بالفتوحات واجعلنا من الراشدين المرحومين يوم
الدين، واسقنا من يد حبيبك شربة لا نظماً بعدها
وارزقنا شفاعته الخاصة، وأعتق رقابنا وبلغنا آمالنا
واجعل الجنة مأوانا ببركة الصلاة على الشفيح صلى
الله عليه وسلم، اللهم آمين وآخر دعوانا أن الحمد
لله رب العالمين. انتهى